الأمم المتحدة

HSP/HA.2/Res.5

Distr.: General
6 July 2023

Arabic
Original: English

UN HABITAT برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

جمعية موئل الأمم المتحدة التابعة لبرنامج
الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
الدورة الثانية
نيروبي، 5–9 حزيران/يونيه 2023

قرار اتخذته جمعية موئل الأمم المتحدة في 9 حزيران/يونيه 2023

5/2- تعزيز الترابط بين التوسع الحضري والقدرة على الصمود أمام تغير المناخ

إن جمعية موئل الأمم المتحدة،

إذ تؤكد من جديد مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي يقر بأهداف التنمية المستدامة 9 بشأن إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار و11 بشأن جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، و13 بشأن العمل المناخي و17 بشأن تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، وإذ تلاحظ أن هدف تعزيز البنى التحتية المستدامة ينعكس في الأهداف والغايات الأخرى،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة 256/71 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2016 الذي يؤيد الخطة الحضرية الجديدة، الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، بما في ذلك الالتزامات الواردة في الفقرة 45 من الخطة بإقامة اقتصادات حضرية نابضة بالحياة ومستدامة وشاملة للجميع، استناداً إلى البنى التحتية التي تحقق الكفاءة في استخدام الموارد والقادرة على الصمود وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والإقرار الوارد في الفقرة 64 من الخطة بأن المراكز الحضرية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية، كثيراً ما تنطوي على خصائص تجعلها هي وسكانها معرضين بوجه خاص للآثار الضارة لتغير المناخ،

وإذ تشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادر عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والذي أقر بأن الاستثمار في إنشاء بنى تحتية مستدامة وقادرة على الصمود، تشمل قطاعات النقل والطاقة والمياه والصرف الصحي للجميع، شرطٌ لا غنى عنه لتحقيق العديد من الأهداف، وأعرب عن التزام البلدان بتيسير إنشاء بنى تحتية جيدة في البلدان النامية، تكون مستدامة ومتاحة للجميع وقادرة على الصمود، عن طريق تعزيز الدعم المالي والتقني،

وإذ تشير إلى تقرير الأمين العام بشأن "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)"[1]، الذي شدد على إمكانات التنمية الشاملة للجميع والمستدامة من خلال التحول الهيكلي من أجل خلق فرص العمل والقضاء على الفقر،

وإذ تحيط علماً مع القلق بتقرير التقييم السادس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ الذي يسلّم بأن تغير المناخ الملحوظ في المناطق الحضرية قد تسبب في آثار ضارة على صحة الإنسان وسبل العيش والبنى التحتية الرئيسية، وأن الظواهر المتطرفة قد اشتدت في المدن،

وإذ تحيط علماً بالنتيجة الواردة في تقرير *تغير المناخ لعام 2022: التخفيف من آثار تغير المناخ*[2]، مساهمة الفريق العامل الثالث في تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والتي تشير إلى أن انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون في المناطق الحضرية تقدر، على أساس المحاسبة القائمة على الاستهلاك، بنحو 25 غيغا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، أو 62 في المائة من الإجمالي العالمي في عام 2015 وزادت إلى ما يقدر بنحو 29 غيغا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2022، وهو ما يمثل حوالي 67 إلى 72 في المائة من الانبعاثات العالمية،

وإذ تعرب عن قلقها من أن تغير المناخ، إلى جانب التوسع الحضري المخطط بشكل سيء أو غير المخطط، قد جعل العديد من المستوطنات البشرية والسكان عرضة للكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن البشر، مما يؤثر بشكل غير متناسب على الفقراء والنساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة والضعفاء وإذ تساورها بالغ القلق من أن البلدان النامية معرضة بوجه خاص للآثار الضارة لتغير المناخ،

وإذ تسلّم بالدور المهم للسلطات المحلية في التصدي للمخاطر المناخية، ومواجهة تداعيات التحديات المناخية، واتباع سياسات وممارسات واستثمارات التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد على أهمية العمل المتعدد المستويات والتعاوني كعنصر أساسي في تنفيذ الهدف وتحقيق غايات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[3] واتفاق باريس[4]، وجهود السلطات دون الوطنية في تنفيذ السياسات على المستوى المحلي للتكيف مع تغير المناخ وتخفيف تأثيراته، ولبناء قدرة المناطق الحضرية والريفية على الصمود،

وإذ تقر بأهمية تطوير المستوطنات البشرية والبنى التحتية الحضرية بطريقة تعزز جهود تخفيف الأثر، واستراتيجيات التكيف، والقدرة على الصمود في مواجهة تحديات المناخ، بما في ذلك من خلال الإقرار بالترابط بين تغير المناخ والتنمية الحضرية المستدامة والاستثمار الرأسمالي ذي الصلة عبر القطاعات الحضرية، بما يتماشى مع الأطر الدولية ذات الصلة، مثل إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030،

وإذ تقر بأن السلطات المحلية ينبغي أن تتخذ إجراءات فورية لمواجهة تحديات تغير المناخ من خلال اعتماد إجراءات الاستدامة المناخية والحضرية التي تنفذ أهداف واستراتيجيات محددة من أجل الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والتكيف مع تغير المناخ ودعم القدرة على الصمود قي وجه المناخ، بناءً على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[5] واتفاق باريس التابع لها[6]،

---

(1) A/73/298.

(2) https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg3/downloads/report/IPCC_AR6_WGIII_FullReport.pdf، الصفحة 885.

(3) مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد 1771، الرقم 30822.

(4) اعتُمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(5) مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد 1771، الرقم 30822.

(6) اعتُمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

وإذ تشير إلى الفقرة 5 من المقرر 2/2022 الصادر عن المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) بشأن تنفيذ الأنشطة المعيارية والتشغيلية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والذي شُجعت فيه المديرة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة على أن تستكشف مع رئاسة الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إمكانية عقد اجتماع وزاري للإسكان والتنمية الحضرية بشأن المدن وتغير المناخ على هامش الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف، لإبراز أهمية العمل المناخي في المناطق الحضرية عند وضع وتحقيق المساهمات المحددة وطنياً، والإحاطة علماً بتقرير الاجتماع الوزاري بشأن التوسع الحضري وتغير المناخ الذي عقد على هامش الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

وإذ تحيط علماً بإطلاق مبادرة المرونة الحضرية المستدامة للجيل القادم من جانب رئاسة الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بالتعاون مع موئل الأمم المتحدة وبتيسير من شبكة الحكومات المحلية من أجل الاستدامة، برؤية تتمثل في البناء على الحوكمة المتعددة المستويات الفعالة من أجل تحويل المدن إلى مدن سليمة ومستدامة وعادلة وشاملة للجميع وقادرة على الصمود،

وإذ ترحب بالمقرر 2/م.أ.ت-4 الصادر عن اتفاق باريس بعنوان "ترتيب للاستجابة للخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك التركيز على معالجة الخسائر والأضرار"،

وإذ تحيط علماً بالمبادرات التي أُطلقت في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتي تعد ذات صلة بالمدن والتوسع الحضري،

وإذ تعرب عن تقديرها لحكومة مصر لموافقتها على استضافة الدورة الثانية عشرة للمنتدى الحضري العالمي في القاهرة في عام 2024 بالتعاون مع موئل الأمم المتحدة، ولموافقتها على استضافة القمة العاشرة للمدن الأفريقية في عام 2025 بالتعاون مع منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة – أفريقيا،

1- *تطلب* إلى المديرة التنفيذية أن تواصل، رهناً بتوافر الموارد، وبما يتماشى مع الولاية الحالية لموئل الأمم المتحدة، وبالتنسيق مع الدول الأعضاء والمجلس التنفيذي وأصحاب المصلحة، تعزيز الصلة بين التوسع الحضري وتغير المناخ في عمل موئل الأمم المتحدة من أجل المساهمة في تحقيق أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[7] واتفاق باريس[8]؛

2- *تشجع* المديرة التنفيذية على أن تعمل مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الرابطات الدولية والوطنية للسلطات المحلية التي تعترف بها الأمم المتحدة، وأن تواصل ممارسة تنظيم الاجتماعات بما في ذلك الاجتماعات الوزارية حسب الاقتضاء، عقب تنظيم الاجتماع الوزاري بشأن التوسع الحضري وتغير المناخ المنعقد على هامش الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

3- *ترحب* بجهود المديرة التنفيذية لإطلاق مبادرة المرونة الحضرية المستدامة للجيل القادم خلال المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتطلب في هذا الصدد إلى المديرة التنفيذية اطلاع المجلس التنفيذي، ثم وضع الخيارات والتوصيات لتفعيل مبادرة المرونة الحضرية المستدامة للجيل القادم كترتيب مؤسسي هادف لكي ينظر فيه المجلس التنفيذي؛

(7) مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد 1771، الرقم 30822.

(8) اعتُمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

4- *تطلب* إلى المديرة التنفيذية أن تدعم، رهناً بتوافر الموارد وبما يتماشى مع الولاية الحالية لموئل الأمم المتحدة، المبادرات التي تهدف إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ والتكيف معه والخسائر والأضرار ذات الصلة؛

5- *تطلب أيضاً* إلى المديرة التنفيذية أن توسع، رهناً بتوافر الموارد، نطاق البرنامج الرائد بشأن المستوطنات القادرة على الصمود من أجل فقراء الحضر؛

6- *تطلب كذلك* إلى المديرة التنفيذية أن تواصل، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد؛ ونشر معلومات عن الابتكارات والممارسات الجيدة والسياسات المتعلقة بالعمل المناخي؛ ودعم الدول الأعضاء في هذا الصدد؛

7- *تطلب* إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تحديثات إلى المجلس التنفيذي في دوراته العادية، بدءاً من الدورة الأولى لعام 2024 بشأن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك أي تحديات صودفت، وأن تقترح المزيد من التدابير حسب الحاجة؛

8- *تشجع* الدول الأعضاء على توسيع نطاق التعاون بين المستويات الحكومية المختلفة (العمل المناخي المتعدد *المستويات*) من أجل تعزيز إدراج المساهمات على المستوى المحلي في المساهمات المحددة وطنياً الجديدة والمحدثة ودعم تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً على المستوى المحلي.